

جُزْء

اسْمَاءُ الصِّمِّ

لِإِثْبَاتِ

تَحْرِيمِ غَيْبِ الْإِبْنِ كِلْسَلَام

لَا بِي الْفَضْل

عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الصَّدِّيق

عَفِيَ عَنْهُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الاكرمين. وبعد فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لا يقبض الله العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤسا جهالا ففشلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا».

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، خلت البلاد من العلماء، وتصدر للفتوى من لا يحسنها، ولا يستحقها. وكثر بفتاويهم ! الجهل والضلال، وأوقعوا من استفتاهم أو سمع كلامهم في مخالفة أحكام الشريعة مخالفة صريحة قبيحة، لا يجوز السكوت عليها. وصدق عليهم قول الله تعالى .

(ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون).

وتلك الفتاوى الآثمة كثيرة، يعسر تتبعها، لكنني افردت الكلام على اثنتين منها، لأنى سئلت عنهما وألح على الطلبة وغيرهم في الكتابة عليهما، لعظم ضررهما، ولولا ذلك ما كتبت فيهما حرفاً، لأن الانصاف غير موجود، والاعتراف بالخطأ من المسخطيء مفقود. والى الله المشتكى من ذهاب العلماء، ومن كثرة الجهل والاختلاف، وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة الا بالله.

الفتاوى الأولى

شخص متزوج وأراد أن يأخذ امرأة أخرى. وسأل: هل يجوز له أن يتزوج على امراته بنت أختها؟

فأجاب بعض المتفهمين بأجواب. واستدل بأن الله حرم الجمع بين الأختين فقط. وعلمت أن العمل بهذا مانع بين كثير من الناس يجمعون بين المرأة وأختها. وهذا التكاح باطل، لأن حرام بالسنة المتواترة، وبالإجماع.

أما السنة فروى أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها وفي رواية لهم أيضا: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها.

وروى أحمد والبخاري والترمذي عن جابر، قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها.

وفي رواية: نهى أن تنكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة أختها.

زاد أبو هريرة في صحيح البخاري: فترى أي لعنة خالة أمها بتلك المنزلة. يعني أنه لا يجوز الجمع بين المرأة وخالتها أمها.

وللحديث طرق عن علي عليه السلام وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو، وأنس وأبي سعيد الخدري وعائشة وأبي أمامة وسرة وأبي الدرداء وحباب بن أسيد ومعد بن أبي وقاص وزينب امرأة ابن مسعود، قال المحافظ

ابن حجر في فتح الباري: وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة
واحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى وابزار
والطبراني وابن حبان وغيرهم، ولو لا خشية اتصويل لأوردتها
مفعلة / هـ فالحديث متواتر،

وأما الاجماع. فقال الامام اشافعي: تحريم الجمع بين من
ذكر، هو قول من لقيناه من المفتين. لا اختلاف بينهم في قلت اهـ

وقال الترمذي بعد رواية الحديث: العمل على هذا عند عامة
أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافا أنه لا يحل للرجل ان يجمع
بين المرأة وعمتها أو خالتها. ولا ان تتكح المرأة على عمتها
أو خالتها اهـ.

وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم. وإنما
قال بالجواز فرقة من الخوارج، وإذا ثبت الحكم بالمنة، واتفق
أهل العلم على القول به، لم يضر خلاف من خالفه اهـ.

قال الحافظ ابن حجر: وكذا نقل الاجماع ابن عبد البر
وابن حزم، والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان
البتي، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى
القرطبي الخوارج. وقال: ولا يعتد بخلافهم، لأنهم مرقوا من الدين اهـ.

وقال القاضي عياض في شرح مسلم: وأجمع المسلمون على
الآخذ بهذا النهي الاطائفة من الخوارج لا يلتفت اليها اهـ وفي
صحيح مسلم: قال ابن شهاب: فترى خالة أيها وعمه أيها بتلك
المنزلة، قال عياض: وهذا صحيح، لأن كلا منهما يطلق عليه عمه
وخالة وان علون، ونقل في البحر الزخار القول بالجواز عن البتي

وبعض الخوارج الدوافض.

لتبين من هذا اجماع السلف وأهل السنة وأصحاب المذاهب المتبوعة ومعهم الزيدية على المنع.

فمن عقد على امرأة وعمتها أو خالتها، فاعقد باطل لا يصح ولو عقد على أحدهما بعد الأخرى فالعقد الأخير باطل وكذلك لا يصح الجمع بين المرأة وعمّة أبيها، أو خالة أبيها.

ومن جمع بينهما فهو زان ، يجب عليه العقوبة ، مع التفرقة بينهما ، والله أعلم .

الفتوى الأخرى وهي فتوى آثمة أيضا. وقد راعى السليمان بها عند بعض العامة الذين لا يعرفون قبيلة من دبير، يعمد أحدهم إلى أمه حين تموت، فيفسلها بنفسه، ولا يدعو امرأة تفسلها، وهذه بدعة لم يسبق لها مثيل، ولذلك سميتها : بدعة البدع، فإن البدع على كثرتها لم يكن فيها هذا النوع العجيب الذي لا يخطر على بال انسان !! ولا أدري المصلحة التي دعت إليها؟ إلا أن تكون تلك المصلحة عدم دفع أجرة الفاسلة!

وان في فصل الرجل لامراته خلافا بين العلماء، مع أنه يجوز له من كشف عورتها ما لا يجوز لابنها.

وقد ماتت بنت النبي صلى الله عليه وسلم في حياته فلم يفسنها، لكن دعا أم عطية التي فصل النساء وعلمها كيفية غسلها، ففسلها وهو خارج البيت.

وقال لها إذا فرغت فأعلميني، فلما فرغت أعلمته فأعطاهما أزاره وأمرها أن تلف بفتة فيه.

ففي الصحيحين وغيرهما عن أم عطية الانصارية رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين ترويت ابنته، فقال «اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخر كافورا أو شيئا من كافور فاذا فرغتن فاذنني» فلما فرغنا آذناه، أعطانا حقوه فقال «أشعرنها إياه» يعني الففنها به، قال الحافظ ابن حجر: وهو أصل في التبرك بأثار الصالحين اهـ والحق بكسر الحاء وفتحها وبسكون القاف الازار،

فالذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم، هو الواجب في حق من ماتت له امرأة ذات محرم منه كأمه أو بنته أو اخته، يدعى من يغسلها من النساء ويجهزنها، ولا يجوز أن يباشر غسلها بنفسه فاز فعل، كان عاصيا أثما عند الله تعالى، لأنه فعل حراما بالاجماع.

وهذه نصوص العلماء في الموضوع.

قال ابن قدامة في المغنى: فصل وليس لغير من ذكرنا من الرجال غسل أحد من النساء، ولا لأحد من النساء غسل غير من ذكر من الرجال، وإن كن ذات رحم محرم، وهذا قول أكثر أهل العلم، وقد روى عن أحمد أنه حكى له عن أبي قلابة غسل ابنته، فاستعظم ذلك ولم يعجبه وذلك أنها محرمة حال الحياة فلم يجز غسلها كالأجنبية وأخته من الرضاع فإن لم يوجد من يغسلها، فيقال مهنا: سألت أحمد عن الرجل يغسل أخته إذا لم يجد نساء؟ قال: لا، قلت: فكيف يمنع؟ قال: يغسلها وعليها ثيابها يصب الماء صبا، قلت: لأحمد: وكذلك كل ذات محرم تغسل وعليها ثيابها؟ قال:

نعم. وذلك لأنه لا يحل معها.

والأولى أن تيمم كالأجنبية. وقال الحسن ومالك والشافعي:
لا بأس بغسل ذات محرمه عند الضرورة.

وقال النووي في المجموع، بعد أن ذكر أن المرأة إذا ماتت وليس
لها زوج، يغسلها النساء وأولاهن ذوات محارمها كبنتها واختها :
فإن لم يكن نساء أصلاً، غسلها الأقرب فالأقرب من رجال المحارم
على ما سبق فيما إذا مات رجل فيقدم الأب ثم الجد ثم الابن على
الترتيب السابق. ثم قال :

فرع في مذاهبهم في غسل الرجل أمه وبنته وغيرهما من محارمه،
ذكرنا أن مذهبنا جوازه بشرطه السابق، يعني فقد النساء أصلاً،
وبه قال أبو قلابة والأوزاعي ومالك، ومنعه أبو حنيفة وأحمد،
دليلنا أنها كالرجل بالنسبة إليه في العمرة والخلوة اه وفي فتح
القدير من كتب الحنفية: مانعه:

وإذا ماتت المرأة - ولا امرأة - فإن كان محرم من الرجال يممها
باليده، والأجنبي بالخرقة، ويفض بصره عن ذراعيها. وفي المدونة
الكبرى: قال مالك : أن ماتت المرأة مع رجال لا نساء معهم،
فإن كان فيهم ذو محرم منها، غسلها من فوق ثوب، ولا يفض ييده
لجسدها، وإن لم يكن ذو محرم يمم وجهها ويديها إلى الكوعين اه.

وهذا في مختصر الشيخ خليل أيضاً. ونصه:

والمرأة أقرب امرأة ثم أجنبية ولف شعرها ولا يضفر ثم محرم
فوق ثوب ثم يعمت لكوعيه اه.

وانظر شرح الزرقانسي عليه

وفي اقرب المسالك وشرحه للعلامة الدردير: مانعه: فان لم يكن للمرأة زوج ولا سيد فأقرب امرأة لها تغسلها فالأقرب لها، فتقدم البنت فالأم فأخت شقيقة الخ ثم بعد من ذكرت أجنبية ثم ان لم توجد أجنبية غسلها محرم ويستتر وجوبا جميع بدنها ولا يباشر جسدها بذلك بل بخرقة كثيفة يلفها الغاسل على يده ويدلك بها ثم اذا لم يوجد محرم يممت الميتة لكوعيتها لا لمرققيها اهـ.

وقال ابن رشد في بداية المجتهد :

وأما من يجوز أن يغسل الميت فانهم اتفقوا على أن الرجال يغسلون الرجال، والنساء يغسلن النساء، واختلفوا في المرأة تموت مع الرجال أو الرجل يموت مع النساء مالم يكونا زوجين ، على ثلاثة أقوال : فقال قوم : يغسل كل واحد منهما صاحبه من فوق الثياب، وقال قوم: ييمم كل واحد منهما صاحبه، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وقال قوم: لا يغسل أحدهما صاحبه ولا ييممه، بل يدفن من غير غسل، وبه قال الليث بن سعد.

وسبب اختلافهم هو الترجيح بين تغليب النهي على الأمر أو الأمر على النهي، وذلك أن الغسل مأمور به، ونظر الرجل الى بدن المرأة، والمرأة الى بدن الرجل منهي عنه.

فمن غلب النهي تغليباً مطلقاً أعنى لم يقس الميت على الحي في كون طهارة التراب له بدلا من طهارة الماء عند تعذرهما، قال : لا يغسل واحد منها صاحبه ولا ييممه، ومن غلب الأمر على النهي، قال: يغسل كل واحد منها صاحبه، أعنى غلب الأمر

على النهي فليها مطلقا. ومن ذهب الى انهم. فلابد ان يرى ان
لا يخل الأمر والنهي في ذلك تعارض. وذلك ان ينظر الى مواضع
التهم بجور بكتا الصمير. ولعلك رأى مايتك ان يهم الرجل المرأة
في يديها ووجهها فقط. لكن ذلك صواب ليس بصورة. وان يهم
المرأة الرجل الى المرفقين. لأنه ليس في الرجل حورة الامس المرأة
الى الركبة على مدهبه. فكان الصرور. اني نعت المته من الفل
الى التهم. عند من قال به في تعارض الأمر والنهي فكانه شبه
هذه الضرورة بانصرورة اسي يجوز معها للهي انهم. وهو تطيب
ليه بعد. ولكن عليه الجمهور.

فاما مالك فاختلف قوله في هذه المسألة. مرة قال : يهم كل
واحد منهما صاحبه. قولا مطلقا. ومرة فرق في ذلك بين المحارم
والغيرهم.

ومرة فرق في نوى المحارم بين الرجال والنساء. فيتحمل عنه
في نوى المحارم ثلاثة اقوال

الاهرم : انه يخل كل واحد منهما صاحبه على الثياب.
والثاني : انه لا يخل احدهما صاحبه. لكن يهمه. مثل قول
الجمهور .

والثالث : الفرق بين الرجال والنساء. اعنى تنسل المرأة
الرجل. ولا ينسل الرجل المرأة .

لسبب المصح ان كل واحد منهما لا يخل له ان ينظر الى موضع
النسل من صاحبه. كالأجانب سواء.

وسبب الإباحة : انه موضع ضرورة. وهم اعنر في ذلك من
الأجنبي. وسبب الفرق : ان نظر الرجال الى النساء اهلل من

يُظَرُّ النِّسَاءُ إِلَى الرِّجَالِ، بِدَلِيلِ أَنَّ النِّسَاءَ حُجِبْنَ عَنْ نَظَرِ الرِّجَالِ،
وَلَمْ يُحِجَّبِ الرِّجَالُ عَنِ النِّسَاءِ أَوْ هُوَ تَحْقِيقُ نَفْسٍ .

الْقِلَاصَةُ

يَتَخَصَّرُ مِمَّا بَيْنَاهُ وَنَقَلْنَاهُ :

أَنَّ قَبْلَ الرَّجُلِ لَأَمْرَاةً ذَاتَ مَحْرَمٍ لَا يَجُوزُ، بَلْ هُوَ حَرَامٌ.
بَلْ خِلَافٌ.

وَأَمَّا حَمْلُ الْخِلَافِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ
أَنْ يُلْغِي الرَّجُلَ بِيَدِهِ إِلَى مَدَنٍ ذَاتَ مَحْرَمٍ، أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا وَهِيَ
مُجَرَّدَةٌ مِنَ الثِّيَابِ، بَلْ يَغْلِبُهَا بِثِيَابِهَا وَيَلْفَ عَلَى يَدِهِ خُرْقَةً
يُنْكِيهَا بِهَا .

وَأَنَّ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ؟:

تَمَمَةٌ

لَوْجِبَ أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ عَلَى الْأَيُّومِ وَالْمَحَلِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِذَا
بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْطُذِّنُوهُمَا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) .

أَخْرَجَ ابْنُ جُرَيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اسْتَأْذِنَ عَلَى امْرَأَةٍ؟ قَالَ : نَعَمْ أَتَحِبُّ أَنْ تَرَاهَا
مُرِيانَةً؟ .

وَبَدَى مَالِكٌ فِي الْمَوْحَا وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ أَبِي عَتَا فِي السَّنَنِ عَنْ عَطَاءٍ
عَنْ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَأْذِنَ عَلَى امْرَأَةٍ؟ قَالَ : نَعَمْ،
قَالَ : أَنِّي مِمَّنْ فِي الْبَيْتِ، قَالَ : فَاسْأَلْنِي عَنْهَا، قَالَ : أَنِّي خَائِفٌ
أَلَّا يَكُونَ عَلَيْهَا كَلِمَةٌ فَخَلَّتْ؟ قَالَ : أَتَحِبُّ أَنْ تَرَاهَا عَرِيانَةً؟ قَالَ :

لا قال «فاستأذن عليها» .

وروى ابن أبي شيبة والبخاري في الأدب المفرد والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه: أنه سئل أيستأذن الرجل على والدته؟ قال نعم إن لم تفعل رأيت منها ما تكره.

وروى ابن أبي حاتم عن سعيد بن المسيب قال: ليستأذن الرجل على والدته، فإنما نزلت (وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم) في ذلك .

وروى ابن أبي شيبة وابن جرير والبيهقي في السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه: إن رجلاً سأله: أستاذن على أُمِّي؟ فقال: نعم ما على كل أخيانها تحب أن تراها.

وروى ابن أبي شيبة والبخاري في الأدب المفرد عن جابر رضي الله عنه قال: ليستأذن الرجل على والده وأمه وإن كانت عجوزاً وأخيه وأخته وأبيه.

وروى سعيد بن منصور والبخاري في الأدب وغيرهما عن عطاء: أنه سأل ابن عباس رضي الله عنهما: أستاذن على اختي؟ قال: نعم، قلت: (إنها في حجري، وأني أنفق عليها، وإنها معي في البيت) أستاذن عليها قال: نعم إن الله يقول (وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم).

فالأذن واجب على خلق الله أجمعين.

أفادت هذه الأحاديث والآثار، وجوب الاستئذان على الأم، لئلا يراها ولدها عريانة، وهذا مستحسن في عرف الناس وعاداتهم: أن يدخل الرجل على والدته وغيرها من معارمه

ومن في ثيابهن مستورات غير عاريات، وهو ادعى للمحشمة والوقار، فكيف يجوز للرجل ان يدخل على امه وهي على المنسل عريانة؟ وهل هي تحب ان يراها كذلك؟ هي بالضرورة لا تحب ذلك ولا تقبله، فهو بعمله عاص لها ومخالف لرغبتها، وهذا نوع من العقوق.

بل لو لم يحرم الشرع غسل الرجل لامه الميتة، كانت المروءة والكرامة تأنيانه وتستقيحان عمله؛ والامام الشافعي رضي الله عنه يقول: لو أعلم ان الماء البارد ينقص مروءتي، ما شربته، فذلك ان الرجل يعيش في المجتمع بمروءته وكرامته معترفا مقبلا، فلما قدما فقد الاحترام والتقدير.

فأي مروءة وأي كرامة لمن يدخل على امه وهي ميتة على المنسل عريانة، ويفضي يده الى ثدييها وصدرها وفخذيها وفرجها وهو يفسلها؟؟ تالله ان من يقوم بهذا المثل الشائن لهو اقبح بالحيوان الاعجم الذي لا يدرك ولا يعقل، ويجب ان يمزر ويؤدب، لانتهاكه حرمة والديته. وامرأة الأب مثل الأم سواء، لان الشرع حرم على الرجل ان ينظر الى بنت امرأة كان أبوه يستمتع بها، وجعل ذلك مقنا والميلاد ياله.

ملحوظة

لوتك البهلة الذين يفسلون أمهاتهم، لا يلتزمون بحالة الضرورة التي نص عليها العلماء، وهي مفقودة، لكثرة النساء الفاضلات، لكنهم اتخذوا فلك العمل القبيح دينا لهم وعادة، وتركوا حكم الدين وراءهم ظهريا، فماذا أعد الله لهم من اليوم المذاب؟ انه سبحانه المنفرد بعلم فلك، والمجازي كل نفس بها كسوت هنالك